

١٩٦٧ : « ان بقاء اسرائيل يهدد مباشرة الثورة العربية ، فأصبح عليها ان تناضل بحزم بين الجبهة الواسعة المناوئة للاستعمار العالمي لتهيئة الظروف المناسبة لتصفية هذا الكيان ، وليتمتع شعب فلسطين بحقوقه الثابتة على اراضيها بقيام دولة عربية تقدمية على ارضه » (٣) . وعاد الحزب الشيوعي السوداني فأكد هذه الحقيقة ، كما اكدها الحزب الشيوعي المغربي ، تأكيدا مفصلا واسعا ، تناول فيه قرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ ، وطبيعة الكيان الصهيوني وامكانية التغيير الاجتماعي داخل الدولة الصهيونية . ويرى الحزب الشيوعي السوداني : « ان التجربة العلمية ايضا أثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم واعتباره حلا لتحقيق التعايش السلمي بين الاقليات اليهودية والعرب في فلسطين » . ولذلك فان هذا الحزب يرى : أن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلو الكثير من الضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية ، مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة ، كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي » . ثم ان دولة الاحتلال « تفتقد السمات الاساسية للدولة الوطنية » واذا كانت « السمة الحتمية للدولة القومية هي وجود القومية نفسها » فان « للقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل في الارض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية » . وعلى هذا الاساس : « هل يمكن ان نعلم بأن فلسطين هي الارض التي نشأت عليها تلك العناصر وخلقتم قومية يهودية في يوم ما ؟ » ويجيب الحزب على تساؤله باستشهاد لانجلز ينص على أن اليهود قبيلة ثم يضيف : « وليس هناك في تاريخ اليهود ما يثبت ان اليهود فيما بعد صاروا قومية مميزة في ارض فلسطين او غيرها » . ثم يرد الحزب على من يزعم « بأن اكتساب دولة اسرائيل ارض فلسطين سيكمل عناصر الامة اليهودية » قائلا : « ان هذا ينافي العلم ويعزل الارض كعنصر لتكوين الامة عن العوامل الاخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكون الامة » . ولهذا ، وما دام اليهود ليسوا امة فان « تحررهم هو تحرر تلك الامم سواء من القهر القومي او الطبقي — حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها » . ثم : « ان قيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود » لان : « المفهوم الرجعي العنصري الذي يعارض ذوبان اليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ، ويعتبر أساسا لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الاوروبية والافريقية المتخلفة وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة اخرى » . وبما أن الكيان الصهيوني كيان غير طبيعي فان : « الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل ، حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخيا ، حديث ينافي علم الثورة » . وبناء عليه « فان الشعارات الزائفة التي تزعم امكانية تغيير اشتراكي في الوطن القومي لبني اسرائيل ليست الا شعارا للمصالح الرجعية الصهيونية » (٤) .

والحزب الشيوعي السوداني بهذا كله ، انما يرد لا على بعض الاتجاهات في الاحزاب الشيوعية العربية فحسب ، وانما على « الاتجاهات الام » في الشيوعية الدولية . ولكن أهمية هذا التقرير لا تنبع من انسجامه مع موقف الحركة الوطنية العربية عموما ، ولا من انسجامه مع التحليل الماركسي والمواقف الماركسية — اللينينية خصوصا ، بصدد القضية القومية والموقف من اليهود والحركة الصهيونية ، بل من وعي الحزب للدور الذي تلعبه « اسرائيل » « نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة للثورة المضادة في المنطقة » . ان فهم دور الاحتلال الصهيوني هذا ضروري جدا ، لان هذا الفهم الصحيح يحدد موقفا صحيحا ، كما أدى الفهم غير الماركسي في السابق الى تبني موقف غير ماركسي يرى في دولة الاحتلال « واحة للديمقراطية » وبؤرة للثورة البرولتارية في منطقة متخلفة . أما التيار الثاني ، فقد أقام حملاته الدعوية ، خلال المرحلة التي تلت الخامس من